

## القرار ٢٣٢٠ (٢٠١٦)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٧٨١٦ المعقودة في ١٨ تشرين الثاني/  
نوفمبر ٢٠١٦

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى المسؤولية الرئيسية المنوطة به بموجب ميثاق الأمم المتحدة في مجال صون  
السلام والأمن الدوليين،

وإذ يشير أيضا إلى الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة،

وإذ يسلم بأن التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في المسائل المتعلقة  
بصون السلام والأمن، وبما يتسق مع أحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، يمكن أن  
يعزز الأمن الجماعي،

وإذ يشير إلى جميع قراراته وبيانات رئيسه السابقة ذات الصلة التي يؤكد فيها المجلس  
أهمية إقامة شراكات فعالة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، ولا سيما الاتحاد الأفريقي،  
وفقا لميثاق الأمم المتحدة،

وإذ يؤكد أهمية التعاون بين المنظمات في التصدي للتحديات الأمنية المعقدة التي  
تواجه المجتمع الدولي،

وإذ يعيد تأكيد التزامه بدعم مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، بما في ذلك  
التزامه بمبادئ الاستقلال السياسي والمساواة في السيادة والسلامة الإقليمية لجميع الدول  
واحترامه لهذه المبادئ عند اضطلاعها بكافة أنشطة حفظ السلام وبناء السلام، وضرورة  
امتثال الدول لالتزاماتها بموجب القانون الدولي،



وإذ يعقد العزم على تعزيز الدور المركزي للأمم المتحدة في حفظ السلام وعلى كفاءة الأداء الفعال لنظام الأمن الجماعي المنشأ بموجب ميثاق الأمم المتحدة،

وإذ يؤكد الفائدة المتأتمية من إقامة شراكات فعالة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بغية تيسير التصدي في الوقت المناسب للمنازعات والأزمات الناشئة وتعزيز دور الأمم المتحدة في منع نشوب النزاعات، وإذ يؤكد كذلك أن تنسيق الجهود المبذولة على الصعيد الإقليمي يمكن أن يسهم في وضع استراتيجية شاملة لكفالة فعالية أنشطة حفظ السلام في مواجهة الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين،

وإذ يثني على ما أحرز من تقدم في الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وإذ يؤكد أن هذه الشراكة ينبغي أن تتطور أكثر لتصبح شراكة ممتنجة واستراتيجية موائمة للتحديات الأمنية المعقدة التي تواجه القارة،

وإذ يرحب بشراكة الأمم المتحدة مع الاتحاد الأفريقي في ميدان حفظ السلام بسبل تشمل دعم جهود الاتحاد الأفريقي في وضع سياسات وتوجيهات ومواد تدريبية في مجالات منها على وجه الخصوص إصلاح قطاع الأمن والتعمير بعد انتهاء النزاع والمرأة والسلام والأمن وحماية المدنيين، بما في ذلك حماية الأطفال ومنع العنف الجنسي والجنساني في النزاعات المسلحة وحالات ما بعد النزاع والتصدي له، وإذ يرحب بالتالي بإطار التعاون الموقع في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ بين الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع والاتحاد الأفريقي ويدعو إلى تنفيذه،

وإذ يثني على عمل مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي من أجل توطيد الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي،

وإذ يقر بالدور الهام الذي يؤديه الاتحاد الأفريقي في المساعي الرامية إلى منع نشوب النزاعات والوساطة فيها وتسويتها في القارة الأفريقية، وإذ يعرب عن دعمه للجهود المتواصلة التي يبذلها الاتحاد الأفريقي لمواجهة التهديدات المحدقة بالسلام والأمن الدوليين في أفريقيا بما يتسق مع الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة،

وإذ يشير إلى الالتزام الذي تعهد به مؤتمر الاتحاد الأفريقي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ في دورته العادية الرابعة والعشرين بتمويل ٢٥ في المائة من تكاليف مساعي السلام والأمن التي يبذلها، بما في ذلك عمليات دعم السلام، على أن يبدأ العمل به تدريجياً على امتداد فترة خمس سنوات، كما أعيد تأكيد ذلك في الدورة العادية الخامسة والعشرين المعقودة في جوهانسبرغ في تموز/يوليه ٢٠١٥،

وإذ يعيد تأكيد أهمية تعبئة الموارد بالاعتماد على مصادر القارة لدعم خطة الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن، وإذ يشجع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على النهوض بالعملية الهادفة إلى إيجاد سبل عملية وتوافقية لتنفيذ القرار الذي اتخذته مؤتمر الاتحاد الأفريقي بشأن صندوق السلام تنفيذًا فعالًا، كما أيدته الدورة العادية السابعة والعشرون للمؤتمر المعقودة في كيغالي، رواندا، في تموز/يوليه ٢٠١٦،

وإذ يشير إلى تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام، وتقرير الأمين العام اللاحق له المعنون "مستقبل عمليات الأمم المتحدة للسلام: تنفيذ توصيات الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام"، مع الإشارة بوجه خاص إلى الشراكة الاستراتيجية مع الاتحاد الأفريقي، وإذ يؤكد في هذا الصدد أن هذه الشراكة ينبغي أن تكون قائمة على المشاورات الثنائية بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي على صعيد عملية صنع القرار في كل منهما، واستراتيجيات مشتركة تروم التصدي للتزاعات على نحو شامل، حسب الاقتضاء، على أساس الميزة النسبية لكل منهما، وتقاسم الأعباء، والتشاور في صنع القرار، والتحليل المشترك، وبعثات التخطيط وزيارات التقييم من جانب الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، والرصد والتقييم، والشفافية والمساءلة من أجل التصدي للتحديات الأمنية المشتركة في أفريقيا وفقا لميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك الفصل الثامن منه، ومقاصده ومبادئه، ومن أجل تحديد احتياجات عمليات دعم السلام الإقليمية،

وإذ يرحب بالرسالة الموجهة من رئيس المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي، وزير خارجية تشاد، إلى رئيس مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وبطلبه بدء المناقشات على النحو المطلوب في مقرر مؤتمر الاتحاد الأفريقي XXVII (AU/Dec.605) بشأن "توفير الاشتراكات المقررة من الأمم المتحدة لعمليات السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي ويأذن بها مجلس الأمن"،

وإذ يحيط علما بتقرير الممثل السامي للاتحاد الأفريقي لشؤون صندوق السلام وبمقترحاته بشأن عملية صنع القرار فيما يتعلق بالتماس الاشتراكات المقررة من الأمم المتحدة لأجل عمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام باعتبارها إسهاما من أجل المضي في المناقشات المتعلقة بتوفير التمويل المستدام لعمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي على أساس كل حالة على حدة؛

- ١ - يعيد تأكيد تصميمه على اتخاذ خطوات فعالة لمواصلة تعزيز العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، ولا سيما الاتحاد الأفريقي، وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة،
- ٢ - يقر بالحاجة إلى توفير مزيد من الدعم لتعزيز عمليات الاتحاد الأفريقي للسلام، ويشجع على مواصلة الحوار بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتحقيق ذلك؛ ويحيط علما باهتمام بتقرير الاستعراض المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة للآليات المتاحة لتمويل ودعم عمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام التي يأذن بها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لشهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٦؛
- ٣ - يؤكد ضرورة تعزيز إمكانية التنبؤ بتمويل عمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي والتي يأذن بها مجلس الأمن وتجري تحت سلطة مجلس الأمن بما يتفق مع الفصل الثامن من الميثاق، واستدامة ذلك التمويل ومرونته؛
- ٤ - يكرر التأكيد على أن المنظمات الإقليمية مسؤولة عن تأمين الموارد البشرية والمالية واللوجستية وغيرها من الموارد لمنظمتها، بسبل منها الاشتراكات المقدمة من أعضائها والدعم المقدم من شركائها، ويرحب بالدعم المالي القيم المقدم من الشركاء في هذا الصدد ويثني على جهود والتزامات الاتحاد الأفريقي الجارية من أجل تعزيز الاعتماد على الذات وتمويل أنشطته، على نحو يتسق مع الالتزامات الدولية للدول الأعضاء فيه، حسب الاقتضاء؛
- ٥ - يرحب بمقرر مؤتمر الاتحاد الأفريقي [Assembly/AU/Dec.605 (XXVII)] الذي اتخذ في دورته العادية السابعة والعشرين المعقودة في كيغالي في تموز/يوليه ٢٠١٦، والذي أكد من جديد أيضا قراره المتخذ سابقا في الدورة العادية الخامسة والعشرين لمؤتمر الاتحاد الأفريقي بتمويل ٢٥ في المائة من عمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام، على أن يبدأ العمل بذلك تدريجيا على امتداد فترة خمس سنوات؛
- ٦ - يشجع الاتحاد الأفريقي على وضع إطار الالتزام بحقوق الإنسان والسلوك والانضباط والامتثال الخاصين بعمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام في صيغتهما النهائية، من أجل تحقيق قدر أكبر من المساءلة والشفافية، والامتثال للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، حسب الاقتضاء، ولمعايير السلوك والانضباط الخاصة بالأمم المتحدة، ويؤكد أهمية هذه الالتزامات وشرط تولى مجلس الأمن الرقابة على العمليات التي يأذن بها مجلس الأمن وتجري تحت سلطة مجلس الأمن بما يتفق مع الفصل الثامن من الميثاق؛

٧ - يعرب عن استعداده للنظر في مقترحات الاتحاد الأفريقي فيما يتعلق بإذن مجلس الأمن بعمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام التي يأذن بها مجلس الأمن وتجري تحت سلطة مجلس الأمن بموجب الفصل الثامن من الميثاق، وبدعمه لها في المستقبل، بما في ذلك المقترحات المتعلقة بالتمويل والمساءلة، ويدعو الاتحاد الأفريقي، في هذا الصدد، إلى أن يقدم، إلى مجلس الأمن، في غضون ستة أشهر من اتخاذ هذا القرار، معلومات مستوفاة بشأن تفاصيل النطاق المقترح لعمليات السلام المزمع النظر فيها؛ والتقدم المحرز والنقاط المرجعية والجدول الزمني فيما يتعلق بتنفيذ صندوق الاتحاد الأفريقي للسلام، بما يتسق مع الالتزامات الدولية السارية، وأطر المساءلة والشفافية والامتنال الخاصة بعمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام؛

٨ - يطلب إلى الأمين العام أن يواصل العمل عن كثب مع الاتحاد الأفريقي من أجل تحسين الخيارات المتاحة للمزيد من التعاون بشأن مقترحات الاتحاد الأفريقي ذات الصلة، بما في ذلك التخطيط المشترك وعملية وضع ولايات عمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام رهنا بإذن مجلس الأمن؛ وأن يقدم إلى مجلس الأمن تقريراً مفصلاً في غضون ستة أشهر من اتخاذ هذا القرار؛

٩ - يسلم بالتزام الاتحاد الأفريقي بتمويل ٢٥ في المائة من تكاليف عمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام بحلول عام ٢٠٢٠، ويؤكد ضرورة التعاون المبكر والمنتظم بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن التهديدات الناشئة والجارية في أفريقيا، ويؤكد أن التشاور في التحليل والتخطيط المشترك مع الأمم المتحدة أمر حاسم الأهمية في وضع توصيات مشتركة بشأن نطاق عمليات دعم السلام المحتملة وآثارها من حيث الموارد، وتقييم الإجراءات، والاضطلاع بالبعثات، عند الاقتضاء، وتقديم تقارير منتظمة عن هذه الإجراءات عندما تتخذ، ويؤكد أهمية الامتنال التام لسياسات وترتيبات الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان والسلوك والانضباط، ويشجع على مواصلة الحوار من أجل بلورة هذه العمليات؛

١٠ - يسلم بالدور الهام للمساعي الحميدة التي يبذلها الأمين العام في أفريقيا، ويشجع الأمين العام على مواصلة اللجوء إلى الوساطة كلما أمكن ذلك للإسهام في تسوية النزاعات بالوسائل السلمية، والعمل بتنسيق وعن كثب مع الاتحاد الأفريقي وغيره من المنظمات دون الإقليمية في ذلك الصدد، حسب الاقتضاء؛

- ١١ - يرحب بتقرير الأمين العام عن تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي فيما يتعلق بقضايا السلام والأمن (S/2016/780)، ويحيط علماً بقرار إجراء تقييم للعملية المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وكذلك لهيكل مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي وقدرته على تلبية الاحتياجات المتزايدة في مجال الشراكات، ويطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى مجلس الأمن تقريراً بعد إنجاز هذا التقييم؛
- ١٢ - يقرر أن يبقى المسألة قيد نظره.